مرشح "الإخوان" ينتزع كرسي الرئاسة المصرية

□ **القاهرة** / CNN

أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية في مصر فوز مرشح جماعة الإخوان المسلمين، محمد مرسي، بمنصب الرئاسة، بعد حصوله على ٥١,٧٣ في المئة من الأصوات، حاسماً بذلك المواجهة التي استمرت تداعياتها لأيام مع منافسه أحمد شفيق، الذي نال ٤٨,٢٧ بالمئة، بعد أن ردت اللجنة عدداً من الطعون كان بعضها كافياً، في حال الأخذ به، للتأثير على مسار الانتخابات برمته.

وبحسب الأرقام التي أعلنها رئيس اللجنة، المستشار فاروق سلطان، فقد حصل مرسي على أكثر من ١٣ مليونا و ٢٣٠ ألف صوت، بينما نال شفيق ١٢ مليوناً و٣٤٧ ألف صوت، وهي أرقام تقارب النتائج التي أعلنتها حملة مرسي بعد ساعات فقط من إغلاق الصناديق في ١٧ يونيو/حزيران الجاري.وبدأ سلطان مؤتمره الصحفي بمطالعة طويلة قال فيها إن النتائج ترسم "نهاية مرحلة مهمة ببناء الديمقراطية" مشيراً إلى أن المرشح الفائز سيكون "الرئيس الأول للجمهورية الثانية،" مضيفاً: "اليوم احتفال بحصاد ما غرسه شعب مصر الذي أثبت قدرته على مواجهة التحديات."

ولم يخف سلطان حالة التوتر الموجودة في الشارع، فقال: "كنت أتمنى أن نعلن النتائج بأجواء احتفالية ولكن الأجواء فيها توتر وشحن وهي انعكاس للأجواء التي مارست فيه لجنة الانتخابات عملها طوال الشهور الأربعة المنصرمة."

وباشر سلطان بعد ذلك الحديث عن مسار الانتخابات منذ بدء عمل اللجنة منتصف فبراير/شباط الماضي، فقال إنها "واجهت منذ اللحظة الأولى حملة شعواء وحملات تخوين وتشكيك شنتها قوى سياسية مختلفة حاولت إضفاء أجواء من التشكيك والارتباك على المشهد الانتخابي برمته كي تجعل اللجنة على الدوام في موقف المدافع لمنعها من التفرغ لعملها بحياد."

وأشار إلى "البعض" قام بتنفيذ "حملات لخلق مناخ كاذب يوحي بالتزوير إن لم يفز من أرادوا فوزه،" كما أشاد بقرارات اللجنة السابقة لجهة التعامل مع قانون العزل السياسي الذي كان من المرجح أن يؤدي إلى رفض ترشيح شفيق، غير أن اللجنة أحالته إلى المحكمة الدستورية العليا التي قضت بعدم دستوريته.

ورأى سلطان أن قرار إحالة قانون العزل للمحكمة العليا "أنقذ البلاد من مأزق دستوري،" "انتقد ما قاله المرشحون الخاسرون في الدورة الأولى عن وجود انتهاكات واستغرب أنه خلال فترة المهلة القانونية للطعن لم يصار إلى تقديم الاعتراضات بشكل صحيح.

وانتقل سلطان بعد ذلك للحديث عن الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، فأشار إلى أن اللجنة تسلمت ٤٥٦ طعناً، رفض أغلبها، وأشار معالجة بعض القضايا حتى قبل تسلم الطعون، ومنها التأكد من عدم صحة التقارير حول منع مسيحيين من التصويت في محافظة قنا، مع وجود لجان فرعية لم يقبل على التصويت فيها أحد، فأشار إلى أن تلك اللجان تعود بالواقع لسيدات مسلمات.

وأضاف سلطان أن الاهتمام انصب على طعنين رئيسين، الأول تزوير بطاقات الاقتراع والتأشير عليها، وزعم البعض أن عددها قارب المليون، والثاني يتعلق بمنع مسيحيين من الاقتراع بمحافظة المنيا، وقال إن ثبوتهما أو ثبوت أحدهما "كان كفيلا بفرض ظلال من الشك على الانتخابات وإلغاء العملية."

وبحسب سلطان، فإن التحقيقات أكدت استبعاد الأوراق المعلّم عليها، والتي لم يتجاوز عددها ٢١٥٤، ولم يثبت وصولها إلى صناديق الاقتراع، كما لم تُعرف الجهات التي دبرت الواقعة أو خلفيتها السياسية، وبالتالي رفضت اللجنة هذا الوجه من أوجه الطعن واعتمدت النتائج في المحافظات المعنية.

وبالنسبة لمنع المسيحيين في منطقة بالمنيا فقد أشارت التحريات أنه لم يستطع التعرف على مرتكب محاولة المنع وما إذا كان قد أدرك هدفه، خاصة وأنه لدى مقارنة نسب التصويت في المنطقة المعنية إذ تبين أن عدد المقترعين بها في المرحلة الثانية كان أكبر من الأولى مما جعل.وعدد سلطان بعد ذلك مجموعة من الأخطاء الحسابية والطعون في صناديق انتخابية، مع الإشارة إلى الأسلوب المعتمد في التعامل معها، قبل أن يخلص إلى إعلان النتيجة.وسيكون على الرئيس الجديد معالجة الكثير من الملفات والإشكاليات، وسيكون بحاجة لتشكيل حكومة قوية، وقد اعتبر المدير التنفيذي السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الدكتور محمد البرادعي، أن مصر تعيش حالة فوضى شاملة، معرباً عن قلقه من اندلاع أعمال عنف في حال إعلان خسارة مرسي، بخلاف إذا ما تم إعلان خسارة شفيق الذي رجح بألا يفجر أنصاره غضبهم في الشارع.

وقال السياسي المصري المعروف والحائز على جائزة نوبل للسلام، إنه على اتصال بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبسائر الأطراف السياسية، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك أجهزة الاستخبارات، في محاولة للحد من التأزم السياسي الحاصل.

ولا يرتبط التأزم بالانتخابات الرئاسية حصراً، إذ أن الاحتجاجات في ميدان التحرير تطالب بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وعودة مجلس الشعب للانعقاد، رغم قرار المحكمة الدستورية العليا ببطلانه.

وكان الشارع المصري قد انقسم قبل ساعات من صدور النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية بين ساحتين، إذ تجمع أنصار مرسي، المدعوم من جماعة الإخوان المسلمين، في ميدان التحرير، بينما احتشد الآلاف أمام نصب "الجندي المجهول" دعماً للمجلس العسكري، بحضور أنصار شفيق، آخر رئيس وزراء بعهد الرئيس السابق، حسني مبارك.

وقد نفى مصدر مسؤول برئاسة مجلس الوزراء صحة الشائعات التي ترددت بفرض حظر التجول الأحد أو انتهاء مواعيد العمل الرسمية في الساعة الواحدة بعد الظهر، بعدما تناقل البعض هذه الأخبار مشيرين إلى أنها تأتي "تحسباً لاندلاع الاحتجاجات عقب إعلان نتيجة الانتخابات."

يشار إلى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يدير شؤون السلطة في مصر، سبق أن حذّر من إثارة الفوضى خلال "المرحلة الحرجة" التي تمر بها البلاد، كما حذر من عواقب الامتناع عن تنفيذ أحكام القضاء، في الوقت الذي يشهد فيه ميدان التحرير، بوسط العاصمة القاهرة، مظاهرة مليونية دعت إليها عدد من الأحزاب والقوى السياسية، تحت شعار "عودة الشرعية."

وأكد المجلس العسكري، في بيان أذاعه التلفزيون الرسمي ظهر الجمعة، على عدد من "الثوابت"، وفي مقدمتها أن "سيادة القانون أساس الحكم في الدولة"، وشدد على أن الدولة تخضع للقانون، وأن "استقلال القضاء وحصانته، ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات"، لافتاً إلى أن "الأحكام التي تصدر عن القضاء، تنفذ باسم الشعب، ويكون الامتناع عن تنفيذها، أو تعطيل تنفيذها، جريمة يعاقب عليها القانون".

محمد مرسي

مرسي من الأستاذية إلى كرسي الرئاسة

□ **القاهرة** / ا.ف.ب

في سباق استمر عدة شهور، توج الدكتور محمد مرسي رئيسا للجمهورية في أول انتخابات رئاسية بعد ثورة ٢٥ يناير، التي أسقطت نظاما استمر لمدة ٣٠ عاما، ليبتعد "مرسي" عن "كرسي" مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين ورئاسة حزب الحرية والعدالة، ليتولى مهام دولة بأكملها، وطريقه للرئاسة بدأ باجتماع لمجلس شورى الجماعة لاختياره مرشحا بديلا لـ"خيرت الشاطر"، وتلاه اجتماعات ولقاءات عدة عقدها خلال الأيام الماضية مع عدد من القوى والأحزاب السياسية للتوافق حول كيفية تجاوز المرحلة الحالية، وكذلك تشكيل مؤسسة الرئاسة والحكومة الائتلافية.

كان"مرسي" أحد القيادات السياسية بالجماعة التي قادت النضال ضد النظام المخلوع في عقده الأخير، ورئيس الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين بمجلس الشعب دورة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م، ورئيس قسم علم المواد بكلية الهندسة جامعة الزقازيق، وولد في أغسطس ١٩٥١م بمحافظة الشرقية، وحصل على بكالوريوس الهندسة من جامعة القاهرة عام ١٩٧٥م، ثم ماجستير في هندسة الفلزات في نفس الجامعة ١٩٧٨م، كما حصل على الدكتوراه في الهندسة من جامعة جنوب كاليفورنيا ١٩٨٢م.

عمل معيدًا ومدرسًا مساعدًا بكلية الهندسة جامعة القاهرة، ومدرسًا مساعدًا بجامعة جنوب كاليفورنيا، وأستاذًا مساعدًا في جامعة نورث ردج في الولايات المتحدة في كاليفورنيا بين عامي ١٩٨٢- ١٩٨٥م، وأستاذًا ورئيس قسم هندسة المواد بكلية الهندسة جامعة الزقازيق من العام ١٩٨٥م وحتى العام ٢٠١٠م، وانتخب عضوًا بنادي هيئة التدريس بجامعة الزقازيق.

وبعد تميزه الكبير في العمل السياسي في سنوات البرلمان الخمس التي شارك بها، اختاره مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين ليكون عضوًا بمكتب إرشاد الجماعة، وبعد الثورة انتخبه مجلس شورى الإخوان رئيسًا لحزب الحرية والعدالة الذي أنشأته الجماعة.

وسطع نجمه في برلمان ٢٠٠٠م؛ حيث له دور واضح ومؤثر خلال تلك الدورة البرلمانية كرئيس للكتلة البرلمانية؛ حيث كان من أنشط أعضاء مجلس الشعب، وصاحب أشهر استجواب في مجلس الشعب عن حادث قطار الصعيد ودان الحكومة وخرجت الصحف الحكومية في اليوم التالي تشيد باستجوابه، وتم اختياره عالميًا كأفضل برلماني ٢٠٠٠- ٢٠٠٥ من خلال أدائه البرلماني.

ولعب د. مرسي دورًا كبيرًا في القسم السياسي لجماعة الإخوان المسلمين؛ حيث كان مشرفًا على القسم السياسي الذي شهد تفاعلاً كبيرًا خلال الفترة الأخيرة بدءًا من مبادرة الإصلاح التي أطلقتها الجماعة عام ٢٠٠٤م، ومرورًا بطرح برنامج الحزب "القراءة الأولى"عام ٢٠٠٧م، فيما قاد المطبخ السياسي للانتخابات البرلمانية في ٢٠١٠م.

تظاهرات فرح لمؤيدي الرئيس الجديد محمد مرسي

الرئيس الجديد يحكم بصلاحيات منقوصة

□ **القاهرة** /BBC

رغم فوز الدكتور محمد مرسي، مرشح الإخوان المسلمين، بكرسي الرئاسة في مصر، فإن الكثير من التحديات ستواجهه، ويأتي على رأسها الصلاحيات المنقوصة التي منحت له، بعد أن سحبها منه المجلس العسكري، والتي كانت بحوزته بحكم دستور عام ١٩٧١.

ووفق الإعلان الدستوري المكمل الصادر في ٣٠ مارس/آذار ٢٠١١ من قبل المجلس العسكري، فهناك أربع صلاحيات كبيرة سيحرم منها الرئيس الفائز.

حيث يُجرد من رئاسة المجلس العسكري نفسه، ويحرم من سلطة إجراء أي تعديلات على تشكيلته، وليس له الحق في الاستعانة بالجيش في حال حدوث انفلات أمني، إلا بعد موافقة المجلس نفسه. كما لا يحق له تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور التي ستتولى صياغة الدستور الدائم للبلاد.

العسكر فوق الرئيس

وفي التفاصيل، تلزم المادة ٣٠ المضافة إلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس/آذار ٢٠١١، الرئيس المنتخب بأن يؤدي اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية، في ظل قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل البرلمان، إثر قرار المحكمة الدستورية ببطلانه.

وتنص المادة ٥٣ مكررا على أنه من حق المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتشكيل القائم تقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه حتى إقرار الدستور الجديد جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع.

وتنص المادة ٥٣ مكرر١ على أنه من حق رئيس الجمهورية إعلان الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كما تنص المادة ٥٣ مكرر٢ على أنه يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرار باشتراك القوات المسلحة في مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية بالدولة بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

فيما تنص المادة ٥٦ مكررا على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يباشر الاختصاصات المنصوص عليها في البند ١ من المادة ٥٦ من الإعلان الدستوري لحين انتخاب مجلس شعب جديد.

وتنص المادة ٦٠ مكررا على أنه إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية بعملها يشكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال أسبوع جمعية تأسيسية جديدة لإعداد مشروع دستور خلال ٣ أشهر، على أن يعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهر من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.

وتنص المادة ٦٠ مكرر١ على أنه إذا رأى رئيس الجمهورية أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية أن مشروع الدستور يتضمن نصاً يتعارض مع أهداف الثورة والمصالح العليا للبلاد، فلأي منهم أن يطلب إعادة النظر في هذه النصوص، فإذا أصرت الجمعية على رأيها يعرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا، ويكون القرار الصادر عنها ملزماً للكافة.

الإخوان يواجهون تحدي المصالحة الوطنية بعد الفوز بمعركة الرئاسة

□ **القاهرة** / رويترز

حققت جماعة الإخوان المسلمين انجازا تاريخيا بفوز مرشحها بالرئاسة المصرية يوم الاحد واصبحت تواجه مهمة شاقة للمصالحة وجمع الشمل بعد حملة انتخابية اثارت استقطابا حادا في البلاد.

وأعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية يوم الأحد فوز محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة -الذراع السياسية للاخوان المسلمين - بمقعد الرئاسة بفارق ضئيل عن منافسه أحمد شفيق اخر رئيس وزراء في عهد مبارك.

وقال عمار علي حسن أستاذ علم الاجتماع السياسي والخبير بالجماعات الاسلامية في تصريحات لرويترز إن استمرار بقاء المجلس العسكري الذي يدير شؤون مصر منذ تنحي مبارك حتى انتخاب برلمان جديد للبلاد وحالة التربص الموجودة حالية ستجعل من الضروري على مرسي التوافق مع القوى السياسية الاخرى.

لكنه أوضح ان هناك ازمة ثقة ومشكلة مصداقية لاتزال قائمة بين القوى السياسية والاخوان.

وقال ان انفتاح الجماعة على القوى السياسية الاخرى جاء متأخرا جدا نتيجة الحصار المفروض عليهم من المتشككين في مسألة الدولة الدينية والثورة المضادة.

وتعهد مرسي في مؤتمر صحفي يوم الجمعة باختيار رئيس وزراء وطني مستقل يقود حكومة انقاذ وطني وعدم تعيين نواب للرئيس من حزب الحرية والعدالة.

وظهرت مع مرسي في المؤتمر الصحفي شخصيات بارزة من تيارات سياسية مختلفة في تجمع اطلق عليه "الاصطفاف الوطني". لكن في اليوم التالي احتشد عشرات الالاف في منطقة اخرى بالقاهرة وشاركت شخصيات بارزة من تيارات اخرى في التجمع.

ويقول الدكتور وحيد عبدالمجيد المحلل السياسي وعضو البرلمان المنحل إن التعهدات التي قدمها مرسي عامة وغير محددة يمكن الوفاء بها او عدم الوفاء بها.

وقال في تصريحات لرويترز "سيختلف الحكم عليها وفقا لفهم كل طرف... انها لا تقدم شيئا ملموسا." وقال إن مرسي سيقوم باشياء معينة قد لا ترضي الاخرين.

ورأي أنه من الاجدى ان تكون هناك اجراءات عملية خاصة فيما يتعلق بالحكومة مثل الاتفاق حول برنامجها. واقترح ان تكون هناك لجنة تشرف على اعداد هذا البرنامج وان يكون هذا البرنامج مستمدا من برامج مرشحي الثورة جميعا.

وقال انه يتعين ان يكون هناك توافق على رئيس هذه الحكومة.

وانتقد النشط السياسي علاء عبدالفتاح الاخوان وقال في تغريدة على موقع تويتر إن التعهدات لحظة اصطفاف مؤقتة.

وايدت قوى سياسية مثل حركة شباب ٦ ابريل -التي عارضت هيمنة الاسلاميين على البرلمان وانتقدت مواقف الجماعة في السابق- مرسي في الانتخابات الرئاسية. وقالت في بيان "اختلفنا مع الإخوان كثيراً.. و هاجمناهم أكثر.. لالغاية في نفوسنا.. بل لمصلحة الوطن نعمل."

واضافت ان تأييدها لمرسي "جاء نابعاً من حرصنا على مصر الثورة.. فلم يكن من المنطقي أن يكون في مواجهة النظام السابق."

وقال الروائي والناشط السياسي علاء الاسواني ان فوز مرسي يحمل "فرصة للاخوان ليكفروا عن اخطائهم في حق الثورة..واجبنا ان نتوحد لننتزع سلطة الشعب من العسكر. الاخوان اتمنى الا تخذلونا مرة اخرى."

وكان نشطاء قد وجهوا انتقادات حادة لجماعة الإخوان التي بدت -بعد إسقاط مبارك- متعاونة مع المجلس العسكري الذي قال النشطاء إنه استهدفهم في الشوارع وألقى القبض على ألوف منهم دون أي انتقاد للمجلس من جانب الإخوان.

وتطلع المصريون طويلا الى انهاء المرحلة الانتقالية المستمرة منذ ١٦ شهرا ويأملون في ان يكون انتخاب رئيس جديد بارادة شعبية هو بداية جديدة لكن الاختلاف على توجهات الرئيس القادم اثار انقساما حادا في الشارع.

وفي المقابل لم تغير تعهدات مرسي مواقف قوى سياسية مثل الحركة المصرية من اجل التغيير (كفاية) التي أكدت ان موقفها من الجماعة لم يتغير حتى الان.

وقال مصطفى الشيخ منسق الحركة في الاسكندرية لرويترز عبر الهاتف إن الكثير من نشطاء الحركة قلقون من الاخوان لمواقفها السابقة.

وانتقد المحلل السياسي والنائب المستقل في البرلمان المنحل عمرو حمزاوي في سلسلة مقالات نشرت مؤخرا في صحيفة الوطن المستقلة جماعة الإخوان وقال إن "نزوعها للهيمنة والاستئثار بعد الثورة" اوجد "سلوكا سلطويا أغضب وأبعد الكثيرين من حلفائها السابقين في الجماعة الوطنية المصرية."

ورفض بيان حزب المصريين الأحرار الليبرالي في بيان "تخوين كل من لا يتبني مواقف تيار الإسلام السياسي في غمار معركته الشرسة لتولي السلطة في البلاد."

لكن آخرين مثل ايمن نور المعارض السياسي السابق ومؤسس حزب غد الثورة دعا الاخوان الى الاعتراف بالاخطاء السابقة والمصالحة مع القوى السياسية الاخرى.

وقال الناشط السياسي وائل غنيم في بيان "التوافق أصبح الآن فرض عين فنحن في أحوج اللحظات للم شمل كافة المصريين من كل التيارات."

وقال غنيم خلال المؤتمر الصحفي مع مرسي "أنا في خلاف كبير مع القيادة السياسية للإخوان المسلمين...لكننا الآن في لحظة يجب أن نميز فيها بين الخلاف السياسي والانقلاب على الديمقراطية" في إشارة منه إلى إجراءات المجلس العسكري التي أبعدت رئيس الدولة عن شؤون الجيش وأعادت للمجلس العسكري سلطة التشريع وجعلت أمور الأمن الوطني بيد مجلس أغلب أعضائه من العسكريين وإن كان يرأسه رئيس الدولة.

وما زال منصب الرئاسة يعتبر مغنما حتى اذا كان هناك احتمال ان تكون الانتخابات مجرد بداية لفصل جديد في التحول إلى الديمقراطية الذي اتسم باضطرابات دموية في اغلب الأحيان.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح